اقتصاد

انخفاض كبير في المنح الخارجية للأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

انخفضت المنح الخارجية التي حصل عليها الأردن خلال العشرة شهور الأولى من العام الماضي 2021 بما نسبته 18,7%، لتبلغ نحو 808,92 ملايين دينار، أي ما يعادل 1,140 مليار دولار، مقابل 995,2 مليون دولار لذات الفترة من عام 2020، وذلك وفقاً لآخر بيانات صادرة عن البنك المركزي الأردني، أمس الأحد، واطلعت عليها «العربي الجديد». وقال وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني، ناصر الشريدة، إنّ حجم المنح والمساعدات الخارجية الملتزم بها للأردن من الدول والجهات المانحة، خلال العام الماضي، بلغ 2,5 مليار دولار، منها 1,2 مليار دولار كمنح، و1,3 كقروض ميسرة من جهات مختلفة. ويرجع الخبير الاقتصادي، مازن مرجي، تراجع المنح الخارجية التي حصل عليها الأردن للعام الماضي إلى عدة أسباب، أهمها تغير سياسات الدعم الخاصة بالدول والجهات المانحة، حيث يتوقع أن تنخفض تلك المنح خلال السنوات المقبلة، خصوصاً مع الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها عدد من البلدان المانحة. وقال مرجي لـ«العربي الجديد» إنّ بعض البلدان تؤخر تحويل مساعداتها على شكل منح للدول المستهدفة في آخر شهرين من كلّ عام، وبالتالي فإنّ مساعدات أخرى يفترض أنّها دخلت الخزينة في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول الماضيين، ما يساهم في انخفاض نسبة تراجع المنح الخارجية التي حص عليها الأردن للعام 2021 بأكمله.

وبغض النظر عن الأرقام، يشدد مرجي على أنّ الاعتماد على المنح الخارجية يفترض أن ينتهي بأسرع ما يمكن، من خلال تعزيز سياسة الاعتماد على الذات وتمويل عجز الموازنة من الإيرادات المحلية، وتخفيض النفقات الجارية باتباع إجراءات ناجعة لترشيد الإنفاق الحكومي وضبطه.

وقال إن المساعدات الخارجية تقوم أيضاً في أحد عناصرها على القروض الميسرة وذات الفوائد المنخفضة، لكنها في المحصلة تراكم على المديونية الخارجية التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، وتجاوز الدين بشقيه الداخلي والخارجي 110% من الناتج المحلي الإجمالي، مع استمرار الحكومة في الاقتراض من الصناديق الدولية كصندوق النقد الدولي. وتبدي الحكومة الأردنية تفاؤلاً كبيراً بتحسّن الوضع الاقتصادي خلال العام الحالي 2022، بظهور مؤشرات التعافي من جائحة كورونا وتداعياتها، لا سيما مع عودة كافة القطاعات الاقتصادية للعمل، بعد إجراءات الإغلاق والحظر الشامل التي طبقت لمواجهة الوباء. وهذا ما قاله وزير التخطيط والتعاون الدولي، الذي أكد في تصريحات أمس، أنّ الاقتصاد الأردني بدأ بالتعافي من آثار جائحة كورونا، وتوقع أن يبلغ معدل النمو في العام الحالي 2,7%. وقال الشريدة إنّ أداء الاقتصاد الأردني في 2021 كان أفضل من 2020، لكن في الربعين الثاني والثالث كان الأداء الأفضل مما كان عليه في عام 2019، الأمر الذي سيمكننا من الوصول إلى معدل النمو المستهدف لعام 2021. وأشار إلى أنّ معدل النمو لـ 9 أشهر الأولى من العام الماضي تجاوز 2% وبلغ في نهاية الربع الثالث 2,7%. وقالت وزارة التخطيط في تقرير لها إنه على مدى الأعوام الأخيرة أصبح الأردن مؤهلاً للحصول على مساعدات تنموية رسمية من مختلف الدول والجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات التمويل متعددة الأطراف والمنظمات الدولية.

(Getty)

تنظيم سوق الصناديق الغامضة

أصدر منظم السوق في شانغهاي مؤخراً، لوائح لتنظيم سوق الصناديق الغامضة. وتوفر الصناديق الغامضة أو العمياء عنصراً عشوائياً عند فتحه، وهي رائجة جداً بين صفوف الشباب.

ووفقاً لهيئة تنظيم السوق في المدينة، سيتم تحديد سعر الصندوق الغامض بما لا يزيد عن 200 يوان (حوالي 31,5 دولارا). وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، تنص اللائحة التنظيمية أيضاً على أنه يجب على البائعين عدم بيع هذه الصناديق للأطفال دون سن الثامنة، أو الإفراط في التسويق والمضاربة. وتأتي الخطوة الجديدة بعد أن أصدرت جمعية المستهلكين الصينيين مؤخراً بياناً أشارت فيه إلى أن الحزمة الجديدة لسلسلة الوجبات السريعة «كي إف سي» التي قدّمت فيها إصداراً محدوداً من صناديق الهدايا، تسببت في موجة شراء غير عقلانية ومفرطة من الطعام.

لقطات

الغرف التجارية المشتركة تعزّز الاقتصاد العربي

أكدت جامعة الدول العربية أهمية الخطوات التي قطعتها الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة والتي سجلت تحت مظلة الجامعة العربية إسهامات ثمينة وملموسة في السير إلى الأمام بالمسار الاندماجي للمنظومة الاقتصادية العربية ومن ثم في النسيج الاقتصادي العالمي. جاء ذلك في الكلمة التي القاها احمد رشيد خطابي الامين العام المساعد للجامعة العربية، في افتتاح اجتماع الامناء العامين للغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة مع المندوبين الدائمين ممثلي الدول العربية الاعضاء والامانة العامة لاتحاد الغرف العربية امس بمقر الامانة العامة.

تونس مطالبة بإجراء «إصلاحات عميقة جداً»

أكد جيروم فاشيه، ممثل صندوق النقد الدولي في تونس، أنّ على هذا البلد الساعي للحصول على مصادر تمويل دولية القيام «بإصلاحات عميقة جداً»، لا سيما خفض حجم قطاع الوظيفة العامة الذي يبلغ «أحد أعلى المستويات في العالم». وأشار فاشيه مع انتهاء سنوات ولايته الثلاث في مقابلة مع وكالة «فرانس برس» إلى انّ تونس عرفت بسبب جائحة كوفيد-19 «أكبر ركود اقتصادي منذ استقلالها» في عام 1956. لكنّه شدد على انّ «مشكلات البلاد كانت سابقة (للجائحة)، لا سيما العجز في الميزانية والدين العام (بلغ حوالى 100 % من إجمالي الناتج المحلي نهاية العام 2021) اللذين تفاقما».

مصر تقترض 3 مليارات دولار من بنوك خليجية

حصلت مصر على موافقة بنوك إماراتية وكويتية تقدم الأخيرة بموجبها قرضاً مجمعاً للحكومة المصرية بقيمة إجمالية 3 مليارات دولار. ونقلت قناة «العربية» عن مصادر مصرفية انّ أبرز البنوك المشاركة في القرض المجمع «الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي الاول، وبنك أبوظبي الإسلامي، والبنك الاهلي الكويتي، والمؤسسة العربية المصرفية، وبنك الكويت الوطني، وبنك وربة الكويتي». وستكون قيمة القرض موزعة مناصفة بين 1,5 مليار دولار قروضاً خضراء، و1,5 مليار دولار تمويلات إسلامية، فيما لم تورد «العربية» أيّ تفاصيل بشأن نسبة الفائدة وأجل القرض، او موعد تسليمه.

مصر... تحوط أم أزمة سيولة طارئة؟

مصطفى عبدالسلام

في نهاية ديسمبر، دعا السيسي المصريين، إلى «وضع مدخراتهم من الأموال في البنوك بدلا من استثمارها في مجال العقارات» بدعوى إتاحة المجال لوزارة الإسكان لبناء المزيد من الوحدات السكنية في المدن الجديدة.

ساعتها نظر البعض إلى الأمر على أنه مجرد دعوة تساهم في توفير مزيد من الأموال والسيولة الإضافية للبنوك، وبالتالي مساعدتها في توفير التمويل اللازم للدولة، إما لإقامة مزيد من الوحدات السكنية والمشروعات الكبرى، أو لتمويل عجز الموازنة العامة، أو أنها مجرد تحذير للأفراد من الاستثمار في العقارات، باعتبار أن فرص الربح بالقطاع لم تعد كبيرة ومجدية في ظل ضوابط البناء الأخيرة، لكن لم ينظر أحد إلى الدعوة على أنها قد تكون تحركا مبكرا من أجهزة الدولة لعلاج أزمة سيولة قد تكون على الأبواب، أو على الأقل توفير سيولة نقدية للبنوك التي تعاني من أزمة سيولة طارئة قد تؤثر سلبا على أنشطتها التمويلية والقروض الممنوحة للحكومة.

تبع دعوة السيسي مباشرة تحرك آخر من البنك المركزي أثار انتباه الكثيرين خاصة مع إعلان البنك «إطارا عاما للسيولة الطارئة»، يتم بموجبه منح البنوك سيولة طارئة في حالة عدم قدرة أي بنك على توفير السيولة من الإنتربنك، وهو سوق للإقراض بين البنوك. ووفق الإعلان فإن منح المركزي البنك سيولة طارئة يعد ملاذا أخيرا في حال عدم قدرته على تلبية احتياجاته من السيولة من الإنتربنك أو أسواق المال.

إلى هنا، قد تكون الأمور طبيعية، سواء دعوة السيسي أو قرار البنك المركزي، لكن التقرير الخطير الصادر عن مؤسسة «فيتش» العالمية، الخميس، يجب أن نتوقف عنده كثيرا، فالمؤسسة حذرت من أمور يجب التنبه إليها، منها مثلا أنّ العجز الحالي في الحساب الجاري لمصر ربما يزيد الضغط على أصول البنوك من النقد الأجنبي، وأنّ تصنيف البنوك قد يواجه ضغوطاً إذا ما استمر تراجع الأصول الأجنبية بها، وأنّ تمويل تلك البنوك ومستويات السيولة النقدية بها، قد تواجه ضغوطاً إذا زاد شح النقد الأجنبي.

السؤال هو: هل مصر مقبلة على أزمة سيولة تشبه تلك التي حدثت في منتصف التسعينيات، أم أن هذه الخطوات هي عبارة عن إجراءات تحوطية خاصة مع قرب رفع البنك المركزي الأميركي سعر الفائدة على الدولار بواقع 4 مرات في 2022، وهو ما يسبب ضغوطاً على عملات كل الدول النامية، ومنها مصر، وزيادة أعباء الاقتراض الخارجي.

في كل الأحوال، من المبكر للقول إن مصر على أعتاب أزمة سيولة، ومن المبكر الحديث عن أن الجنيه سيتعرض لضغوط كبيرة خلال الأيام المقبلة.

اتحاد عمال السودان يطالب بخطة عاجلة لتحسين معيشة المواطنين

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

طرح الاتحاد العام لنقابات السودان المحلول، أمس الأحد، مبادرة لحلّ الأزمة السياسية والاقتصادية الراهنة في السودان. وأكد الأمين العام للاتحاد، يوسف علي عبد الكريم، في مؤتمر صحافي، بمقر الاتحاد بالخرطوم، أنّ المبادرة تتضمن 5 محاور اقتصادية ودستورية- قانونية وسياسية وأمنية واجتماعية، أبرزها إنفاذ خطة عاجلة لتحسين معاش الناس والتوافق على حكومة تكنوقراط مستقلة ونشر ثقافة السلام. وحدد الاتحاد (الذي تم حله منذ نحو ثلاثة أعوام) فترة عام ونصف العام للفترة الانتقالية.

وأعلن عبد الكريم عن مطالبة الاتحاد رئيس بعثة الأمم المتحدة في الخرطوم فولكر بيرتس، عبر خطاب رسمي بأن يكون الاتحاد جزءاً من المبادرة الأممية، مؤكداً أنّ كلّ مبادرة تضم محاور عدة للخروج بالسودان من الأزمة الحالية إلى أفق أرحب.

وأضاف أنّ هذه المبادرة سوف يتم طرحها على كلّ القوى السياسية والمدنية والإدارة الأهلية للاطلاع عليها، لافتاً إلى أنّ الاتحاد يشكل حضوره ويخوض معركة قانونية ضد قرار حلّه داعياً إلى التفاف الناس حول المبادرة. ويعيش السودانيون على وقع أزمات معيشية متفاقمة، بسبب الاضطرابات السياسية، الأمر الذي أدى إلى تهاوي مختلف القطاعات الاقتصادية ونتج عنه تفاقم غلاء السلع والخدمات وتصاعد البطالة والفقر.

وما زالت أسعار المنتجات الغذائية تحلق في مستويات قياسية رغم تراجع معدل التضخم السنوي في السودان للشهر الثاني على التوالي رسمياً، إلى 365,82 بالمائة خلال سبتمبر/أيلول الماضي، حسب بيانات جهاز الإحصاء الحكومي، وسط محاولات حكومية لضبط أسعار الاستيراد وتكاليف الإنتاج في البلاد. وقال بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء السوداني، إنّ التضخم السنوي خلال الشهر الماضي، تراجع من 387,56 في المائة سجلت في أغسطس/آب السابق له. وبلغت نسبة التضخم في البلد، الذي يعاني جراء هبوط أسعار الصرف بعد تنفيذه تعويماً جزئياً في فبراير/شباط الماضي، من دون مجموعة الأغذية والمشروبات 515,46 في المائة، من 541,06 في المائة في أغسطس الماضي.

وحسب بيانات رسمية، ارتفعت نسبة البطالة في السودان إلى 19%، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب حوالي 34% وبين الخريجين 48% وبين النساء 45%، وفقاً لنشرات رسمية.

مال وناس

صرخة الجزائريين ضد الاحتكار ترتفع: عودة البيع المشروط

بات المستهلك الجزائري في مواجهة «جشع» المحتكرين، الذين استغلوا شح المواد واسعة الاستهلاك ليفرضوا عليهم آلية «البيع المشروط»

الجزائر ـ **حمزة كحال**

أدت الندرة الحادة للعديد من المواد إلى ظهور ممارسات تجارية واسعة الاستهلاك في الجزائر موازية وضعت المستهلك في مواجهة جشع المحتكرين، إذ ترغم حيل الكثير من التجار ومن ورائهم الموردون والوسطاء، الزبائن من الطبقات الهشة على التذلل للظفر بأبسط ما يحتاجون إليه من الأسواق، من مواد مدعمة مثل الحليب وزيت الطعام والخبز وحتى الأدوية. وفي مقدمة هذه الممارسات «البيع المشروط» أو «البيع القصري» الذي يلجأ إليه التجار لبيع سلعهم المكدسة.

وترتفع من شوارع الجزائر صرخات مواطنين تتهم تجاراً بتجاوز القوانين وحتى الأخلاق لترويج سلع راكدة أو مواد شارفت صلاحيتها على الانتهاء وفرضها على الزبائن مقابل شراء أكياس الحليب المدعّم أو الخبز المدعّم وقوارير زيت الطعام.

وهذه المواد تعيش الجزائر على وقع ندرة حادة مستها، إذ تُجمع الشهادات على أنّ «البيع المشروط» عاد بقوة في الأيام الأخيرة، بعد سنوات من اندثاره. وأصبح التجار يستغلون الطوابير الطويلة أمام محالاتهم، لبيع بعض السلع الأخرى مع السلع المطلوبة وهو ما يُطلق عليه «البيع المشروط» الأمر الذي يرهق القدرة الشرائية للمواطنين. يقول المواطن أسامة لعزري من العاصمة الجزائرية إنه تفاجأ عند ذهابه لشراء الحليب المدعم بأن صاحب المحل يبلغه أنه يتعين عليه شراء أي سلعة أخرى حتى يبيعه الحليب».

وأضاف نفس المتحدث لـ «العربي الجديد» أنه «اضطر إلى شراء علبة قهوة ذات وزن 250 غراماً بـ 270 ديناراً من أجل شراء 3 أكياس حليب بـ 75 ديناراً فقط». أما المواطن محمد الأمين بودالي، فقد «اضطر إلى شراء عجائن بقي أسبوع على انتهاء مدة صلاحيتها مقابل شراء 4 أكياس من الحليب المدعم».

وأكد لـ «العربي الجديد» أنّ «التجار باتوا يرون سلعتهم تتكدس فوق الرفوف بسبب تغير السلوك الاستهلاكي للجزائريين جراء تراجع القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية». وعند سماع رواية تجّار التجزئة، نجدهم يشتكون بدورهم من وقوعهم ضحايا ظاهرة «البيع المشروط» مشيرين إلى أنّهم لم يسلموا من فرض سلع معينة عليهم من طرف تجار الجملة، كشراء كميات معتبرة من المواد الغذائية الثانوية كالشوكولاتة والأجبان المستوردة مقابل شراء زيت الطعام، وإلا فلن يجدوا سلعاً يضعونها فوق رفوف محلاتهم. وهو ما يكشفه التاجر من الضاحية الغربية في الجزائر العاصمة، محمد جوهري، لـ «العربي الجديد»، إذ يقول إنّ «تجار الجملة أصبحوا يلزمون تجار التجزئة بشراء سلع لا تدخل في قائمة ما يحتاجون إليه وذلك بحصل معي أسبوعياً، إذ أضطر إلى شراء سلع مثل حلوى الأطفال المستورة أو الشوكولاتة المستوردة مقابل شراء 10 قوارير من زيت الطعام». وأضاف جوهري أنّ «ما يفرضه علينا تجار الجملة نصنفه في خانة «الثقيل في البيع» بالنظر إلى سعره المرتفع، وحتى موزعو الحليب المدعم يرغموننا على شراء منتجات أخرى مقابل بيعنا الحليب المدعم».

إلى ذلك، يرى رئيس الجمعية الجزائرية للتجار والحرفيين، الحاج الطاهر بولنوار، أنّه «حان الوقت لكي تتدخل الدولة ووزارة التجارة وذلك بتفعيل سلطة لضبط أخلاقيات مهنة التجارة من جهة، ومضاعفة عدد دوريات الرقابة في الأسواق». يضيف لـ «العربي الجديد» أنّ «المستهلك يجب أن تكون عنده ثقافة الإبلاغ عن وجود تجاوزات وما قد يساعده على ذلك هو استحداث رقم أخضر للتواصل المباشر مع الجهات الرقابية». ويصفته المسؤول الأول عن التجار، يقول بولنوار إنّ «الجمعية تتحرى التجار الذين يمارسون البيع المشروط، وقد تم ضبط بعضهم وسيتكبّدون غرامات مالية في البداية قبل أن تتخذ في حقهم عقوبات أخرى». ولا يخفي المتحدث أنّ «القانون الجزائري يعاني من فراغ حيال البيع المشروط الذي يبقى منافياً للأخلاق أولاً وأخيراً». إذ كانت كلّ أصابع الاتهام توجه نحو التجار الذين فرضوا منطقهم على الجزائريين من خلال «البيع المشروط» فإنّ بعض المستهلكين، يتحملون جزءاً من المسؤولية، بالتزامهم الصمت ووقوعهم رهينة لسلوكهم الاستهلاكي.

ويرى رئيس جمعية حماية المستهلك، مصطفى زبدي، أنّ «ما زاد في استفحال ظاهرة البيع المشروط مؤخراً هو انعدام ثقافة التبليغ لدى المواطنين الذين يكتفون بالتذمر فقط». يضيف زبدي لـ «العربي الجديد» أنّ «على المواطنين الوقوف في وجه التجار من خلال الاتصال بالجمعية أو مديريات التجارة الأقرب منهم، وذلك لكبح هذه الظاهرة».

من جانبه، يقول الخبير في علم النفس الاستهلاكي زين الدين موهوب، إنّ «عودة ظاهرة البيع المشروط وسط الأسواق الجزائرية تبقى أمراً غير مفهوم».

يتابع زين الدين، في حديث مع «العربي الجديد» أنّ «المواطن الجزائري عادة ما يفقد وعيه بمجرد دخوله المحلات التجارية، ويخضع لنمط استهلاكي غير متزن يجعله لا يتوقف أمام أي حاجز من أجل تلبية حاجياته».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

11,000
أدان القضاء الجزائري، مؤخراً، مورّداً كان يخزن كميات كبيرة من الزيت بالسجن 7 سنوات، فيما أعلنت السلطات عن كشف مخزن فيه 11,000 صفيحة زيت كانت مخزنة في قبو، وتم توقيف صاحبه وإحالته إلى القضاء.

المواطنون يعانون من شح سلع ضرورية وارتفاع الأسعار (بلال بنسالم/Getty)

معيشة

الادخار والأسعار يقلقان الأسر المغربية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تبعث الأسر المغربية برسائل متشائمة حول الادخار ووضعيتها المالية وأسعار السلع الغذائية، وذلك في سياق إحياء التقليد الذي يقوم على تقييم حصيلة الحكومة في المائة يوم من تنصيبها. استنزفت أسر مغربية مدخراتها أو اقترضت من أجل تغطية مصاريفها، فيما يعبر أكثر من نصف تلك الأسر عن التخوف من تدهور وضعيتها المالية في العام الحالي، خاصة في ظل توقع ارتفاع الأسعار. وتعرب 84,7 في المائة من الأسر المغربية عن عدم قدرتها على الادخار في الاثنتي عشر شهرا المقبلة، مقابل 15,2 في المائة تؤكد إمكانية ذلك، في سياق متسم بصعوبات اقتصادية قد تنجم عن حالة عدم اليقين المرتبطة بالفيروس. هذا ما يتجلى من البحث الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، حول مؤشر ثقة الأسر، والذي يشير إلى أن 51,8 في المائة من الأسر، صرحت بأن إيراداتها غطت مصاريفها في نهاية العام الماضي.

وتذهب المندوبية في البحث الذي أجرته في الربع الأخير من العام الماضي، إلى أن 44,3 في المائة من الأسر، أكدت أنها استنزفت مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض، بينما لا يتجاوز معدل الأسر التي استطاعت تكوين ادخار من إيراداتها 3,9 في المائة. ويتجلى من البحث الذي يعتبر بمثابة مقياس لمعنويات الأسر بالمملكة، أن 54,4 في المائة من المستطلعة أراؤها صرحت بأن وضعيتها المالية تدهورت في الاثنتي عشر شهرا الماضية، مقابل 5,4 في المائة أكدت أنها تحسنت. وتتوقع 29,3 في المائة من الأسر تحسن وضعيتها المالية في العام الحالي، بينما تترقب 14,3 في المائة تدهورها، حسب البحث الصادر مساء أمس الجمعة عن تلك المؤسسة التي تنتج بيانات حول النمو والتضخم.

وتعبر الأسر عن توقعات متشائمة في سياق ارتفاع أسعار السلع الغذائية، حيث أكدت 96,2 في المائة منها أنها ارتفعت في العام الماضي، بينما تتوقع 78,6 في المائة استمرار ذلك الارتفاع في العام الحالي. ويأتي ارتفاع الأسعار في ظل الصعوبات التي تواجهها الأسر بسبب تداعيات الجائحة، في مقدمة التساؤلات والانشغالات التي يجرى التعبير عنها في الثلاثة أشهر من عمر الحكومة الجارية.

وأبانت الحكومة على التأكيد على أن ارتفاع أسعار بعض السلع له علاقة بارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق الدولية وسلاسل التوريد، في الوقت الذي تشدد وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح علوي، على استنفار اللجنة الوزارية للأسعار بهدف مراقبتها وضبطها. ويعتبر الاقتصادي المغربي، إدريس الفينا، في حديثه لـ «العربي الجديد» أن التضخم بقي في حدود ضعيفة في العام الماضي بفعل السياسة النقدية للبنك المركزي، الذي لم يضطر خلال الأزمة إلى طباعة العملة. ويتوقع بنك المغرب أن يصل معدل التضخم إلى 2,1 في المائة في العام الحالي، مقابل 1,4 في المائة في العام الماضي، غير أنه إذا كان هذا المعدل ضعيفاً، فإنه لا يخفي أن الأمر يتعلق بمتوسط لا يعكس اختلافات في إحساس الأسر المختلفة بتأثير الأسعار على قدرتها الشرائية. ويراقب المغاربة المؤشرات ذات الصلة بأسعار النفط والمواد الأولية في السوق العالمية والأمطار التي تأخرت، حيث يمكن أن يفضي ذلك إلى التأثير على مستويات الأسعار. ويعتبر الاقتصادي، مصطفى ملكو، في حديثه لـ «العربي الجديد» أن الصعوبات التي تعرفها أسر مغربية في السياق الحالي المطبوع بانتشار الفيروس، يؤشر عليها مستوى القروض متعثرة الاسترداد من قبل المصارف. ويلاحظ أن القروض المتعثرة قفزت إلى حوالي 8,8 مليارات دولار، بعدما كانت في حدود 7 مليارات دولار قبل الجائحة، ما يعكس حجم الضرر الذي لحق ببعض الأسر جراء الجائحة الصحية ويفسر التوقعات المتشائمة حول تصور مستوى المعيشة.

96,2% من الأسر أكدت ارتفاع أسعار السلع الغذائية (فاضل سينا/فرانس برس)

أخبار العرب

نصف شباب الأردن عاطلون من العمل

قال وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني، ناصر الشريدة، إن معدل البطالة في الأردن «يشكل تحدياً كبيراً»، مشيراً إلى أن نحو نصف الشباب عاطلون من العمل. وأوضح الشريدة، خلال مداخلة في اجتماع لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، أمس الأحد، أن «معدل البطالة بين الشباب ما زال مرتفعاً»، إذ يبلغ 48,5%، بما يعادل حوالى 425 ألف عاطل مع نهاية الربع الثالث من العام الماضي 2021. وأضاف أنّ الربعين الثاني والثالث من العام الماضي «شهدا بعض التحسن»، لافتاً إلى أنّ معدل البطالة بشكل عام انخفض من 25% إلى 23,2% (إناث 30% وذكور 21%).

وأشار إلى أن اقتصاد بلاده بدأ بالتعافي من جائحة فيروس كورونا، حيث تجاوز معدل النمو 2%، ومن المتوقع أن يصل إلى 2,7% خلال العام الحالي، مضيفاً أنّ هذه التقديرات تتوافق مع توقعات صندوق النقد الدولي، وتزيد نصف نقطة مئوية على توقعات البنك الدولي.

مصر: صعوبات استخراج ترخيص مزاولة الصيد

تقدم عضو مجلس النواب المصري هشام الجاهل، أمس، بطلب إحاطة إلى رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، ووزير القوى العاملة محمد سعفان، ووزير الداخلية محمود توفيق، بشأن امتناع مصلحة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية أخيراً، عن إصدار بطاقات هوية (رقم قومي) تحمل مهنة «صياد»، في مخالفة صريحة لأحكام الدستور. وأوضح الجاهل في طلبه أنّ الدستور المصري نص في المادة الـ 30 منه على أن «تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية، وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية»، مستنكراً منع توثيق مهنة الصيد في السجلات الرسمية. وأضاف: «وزير القوى العاملة أصدر قراراً بمنع استخراج بطاقات الرقم القومي بمهنة صياد، إلا بعد الحصول على شهادة قياس مهارة، وبطاقة مزاولة المهنة من مديريات القوى العاملة في المحافظات المختلفة، التي ليس لها ارتباط بواقع المهنة، وإنّما الهدف منها جباية الأموال من الصيادين».

تقارير عربية

عملات

اليمن: إجراءات حكومية لمواجهة فوضى أسواق الصرف

عدن ـ **محمد راجح**

يدور جدل واسع في اليمن حول آلية البنك المركزي اليمني لإدارة سوق الصرف المضطرب في جزء كبير من المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية، بهدف الحد من المضاربة، وتوفير الاحتياطي من النقد الأجنبي للبنوك والقطاع المصرفي في البلاد، ووقف تهاوي العملة الوطنية. وتنفذ الحكومة اليمنية من خلال البنك المركزي اليمني في عدن منذ 10 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، آلية عمل المزادات، عبر إدارة شركة عالمية متخصصة في مزادات بيع وشراء العملات الأجنبية، والتي تعتمد على تقنيات إلكترونية متقدمة، وسط تذمر شركات الصرافة وجزء من القطاع التجاري في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتؤكد مصادر مطلعة لـ «العربي الجديد»، أن تنفيذ الآلية الجديدة يأتي بضغط من صندوق النقد الدولي الذي ألزم الحكومة اليمنية بتنفيذ مجموعة إجراءات إصلاحية جوهرية لاستيعاب التمويلات والدعم والمنح الخارجية، وتطبيق حزمة من التدخلات في القطاع المالي والمصرفي تتسم بصورة عالية من الشفافية والتنافسية المتوافقة مع معايير وقواعد السوق الحرة والعادلة. في السياق، يقول مسؤول مصرفي حكومي، في تصريح لـ «العربي الجديد»، إن هناك واقعاً جديداً تشكل في سوق النقد الأجنبي تسوده تشوهات واختلالات عميقة تتطلب جهدا شاقا لاختراقه، من المؤسسة النقدية الأولى الممثلة في البنك المركزي اليمني، والذي لا يملك حلولا سحرية ينفذها بين عشية وضحاها للحد من ضغوط من صندوق النقد لاستيعاب التمويلات والدعم الخارجية

قبضة الصرافين والمضاربين بسوق الصرف. ويشير المسؤول، الذي تحفظ على ذكر اسمه، إلى أهمية عمليات المزادات التي تثبت جدية الإجراءات الإصلاحية التي تنفذها الحكومة اليمنية لكسب ثقة القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في اليمن والمجتمع الدولي، وذلك باستعادة المؤارد العامة وتحسين رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي للبنك المركزي في الخارج، والتعامل مع احتياجات عملاء البنوك للمساهمة في استقرار الأسعار. ويرى البنك المركزي اليمني أن تطبيق نظام عمليات المزادات، يأتي ضمن جملة من الخطوات الموازية والجادة التي أقدم عليها البنك لإصلاح القطاع المصرفي ونشاط الصرافة، وإحداث تصحيحات جوهرية تسهم في الحد من تقلبات قيمة العملة المحلية.

المحلل المالي والمصرفي أكرم النقيب يشدد، في تصريح لـ «العربي الجديد»، على أن الاختبار الحقيقي لآلية المتبعة الخاصة بعمليات مزادات بيع العملة، تتمثل في إدارة الدعم الدولي المتاح كمنحة النقد الدولي المقدرة بنحو 400 مليون دولار، والتي يعتمد عليها حالياً في توفير العملة للبنوك والقطاع التجاري بهدف استيراد السلع الأساسية، إضافة إلى وضع إطار عمل يحد من عملية تسرب أي منح أو تمويل دولي أو وديعة مالية يمكن إتاحتها خلال الفترة القادمة إلى سوق الصرف وسحبها والتحكم بها من قبل الصرافين.

الخبير المصرفي يشدد، خلال حديث لـ «العربي الجديد»، على أهمية الإجراءات الهادفة إلى ضبط الفوضى في سعر الصرف الذي يعاني من عدم الاستقرار حتى بعد التغيير الحاصل في إدارة البنك المركزي، لكنها تبقى حبرا على ورق في حال لم يتم سد منافذ الاختلال الرئيسية التي تعبث بالعملة اليمنية وسوق الصرف. ويتهم حزام الصرافين بأنهم المنفذ الأكثر عبثاً بسوق الصرافة والمضاربة بالعملة، بعدما تحولت محال وشركات الصرافة في ظل الحرب الدائرة في اليمن منذ سبع سنوات إلى إحدى أدوات الإثراء غير المشروع.

وتنتقد جمعية الصرافين في عدن عمليات المزاد التي يتبعها البنك المركزي، وترى أنها تعمل على سحب قدر كبير من السيولة النقدية في الأسواق، إلى جانب مشتريات الوقود والتي تؤكد جمعية الصرافين في عدن أنها تستهلك أكبر قدر من العملة الأجنبية بتجاوز 60%. وتجاوز سعر الدولار في عدن 1700 ريال نهاية العام الماضي، قبل التحسن ليبلغ حاليا نحو 1050 ريالاً، إلا أن سعر العملة المحلية سيظل متذبذبا ارتفاعا وهبوطا في ظل تدهور الاقتصاد واستمرار المضاربة، حسب متعاملين في سوق الصرافة. وكان متوسط سعر الدولار قبل اندلاع الحرب يقدر بنحو 215 ريالاً.

وتعتقد جمعية الصرافين في عدن أن ارتفاع نسبة الإقبال على مزادات البنك المركزي أدى إلى تجاوز العرض بنسبة 143%، ما يستدعي تعزيز العرض.

ويرى صرافون في عدن أن الاضطراب الحاصل في العملة ونزول سعر الصرف واستقراره أو ارتفاعه، ليس قرارا يملكه الصرافون أو البنك المركزي، في ظل التعويم والطلب على العملة الأجنبية والمطبوعات النقدية. ويبين العامل في مجال الصرافة في عدن، حامد منصر، لـ «العربي الجديد»، أن سوق الصرف يعتمد على العرض والطلب ولا يمكن التعامل معه بفرض الوصاية عليه بمجموعة إجراءات أو مزادات لبيع العملة، إذ يقوم السوق في عدن بدور كبير في تسهيل مهام الاستيراد وتوفير احتياجات الأسواق من العملات الأجنبية، نافيًا الاتهامات الموجهة للصرافين بالتلاعب والمضاربة بالعملة، في ظل السياسات المتبعة والمنفذة والتي أدت إلى تعويم العملة المحلية.

في المقابل، يؤكد البنك المركزي اليمني في عدن أن آلية المزادات تعتمد على تقنيات إلكترونية متقدمة في إدارة المزادات وبصورة عالية من الشفافية والتنافسية المتوافقة مع معايير وقواعد السوق الحرة والعادلة.

تذبذب سعر الريال اليمني أمام الدولار (فرانس برس)

قفزة في صادرات قطر

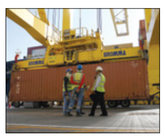

قفزت صادرات القطاع الخاص في قطر، على أساس سنوي، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بنسبة تزيد على 85%، مسجلة 2,3 مليار ريال (631 ألف دولار)، وفق بيانات صادرة عن غرفة تجارة وصناعة قطر. وقالت الغرفة، في النشرة الاقتصادية الشهرية الصادرة أمس الأحد، إن الارتفاع القياسي للصادرات يعطي دليلاً على استمرار التعافي الاقتصادي من تأثيرات تدابير مكافحة جائحة كورونا. وأشارت إلى أن صادرات القطاع الخاص زادت بنسبة 17,9%، مقارنة بأعلى مستوى حققته قبل بداية فرض هذه التدابير في فبراير/شباط 2020، عندما بلغت قيمة الصادرات حينها قرابة 1,95 مليار ريال. كذلك ارتفعت بنسبة 302% مقارنة بمستوى شهر إبريل/نيسان 2020، الذي يمثل أدنى مستوى لصادرات القطاع الخاص، واقتصرت على 572 مليون ريال.

سورية

تشديد القبضة على سوق صرافة إدلب

عبد الرحمن خضر

استكمالاً لخطواتها الأخيرة الهادفة إلى السيطرة على كامل سوق الصرافة في محافظة إدلب شمال غربي سورية، بدأت «حكومة الإنقاذ» التي تعتبر الجناح السياسي لهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) بتنفيذ أخرى جديدة، تهدف إلى تحصيل المزيد من الضرائب من الصرافين والتحكم في أحجام الأموال التي تدخل السوق، وتوجيه الصرافين نحو أعمال أخرى من خلال تحليلات وتوجيهات على جميع الصرافين العاملين في إدلب الحصول على ترخيص من «مؤسسة النقد» التابعة للإنقاذ، وتفرض هذه الأخيرة مبالغ على كل صراف تتراوح بين 2500 و5000 دولار وتصل أحياناً إلى 50 ألفاً، وذلك بحسب المكتب وطريقة عمله وتوسعه في المحافظة، وفق أحد الصرافين في المحافظة. وأشار صرّاف، فضّل عدم ذكر اسمه لأسباب أمنية، في حديث لـ «العربي الجديد» إلى أن مؤسسة النقد تعمل يومياً على فرض الأسعار المخصصة للتداول وتصدرها عبر «بنك شام» الذي يتبع لها بشكل مباشر، وتحيل غير الملتزمين بتلك الأسعار من الصرافين إلى اللجنة الأمنية التابعة لهيئة تحرير الشام. أضافت حكومة الإنقاذ إلى هذه الخطوات أخيراً إطلاق تطبيق لمعرفة أسعار الصرف يعمل على الأجهزة المحمولة، إضافة إلى مركز تحت اسم «ركاز للدراسات الاقتصادية» يصدر دراسات وتحليلات وتوقعات يوجّه من خلالها سوق الصرافة في إدلب إلى ما ترغب به سلطات الأمر الواقع في إدلب.

وفي حديث لـ «العربي الجديد»، قال رئيس الحكومة السورية المؤقتة المعارضة عبد الحكيم المصري، إن حكومة الإنقاذ تسيطر على كل شيء في إدلب، لكن الخطوات الأخيرة جاءت استكمالاً لمشروعها الذي يهدف إلى جمع المزيد من الأموال من خلال التحكم في كل ورقة نقدية تدخل المنطقة، وفرض المزيد من الإتاوات على الصرافين، وهذا يمكن مشاهدته من خلال شركة وتد للمحروقات ومؤسسة النقد، إضافة إلى فرضها على التجار بالليرة التركية في المنطقة.

وأكد رئيس الحكومة السورية المؤقتة المعارضة أنه لا يحق لأي جهة التدخل في عمل الصرافين كما تفعل حكومة الإنقاذ، وبهذه الخطوة تتساوى هذه الحكومة بحكومة النظام السوري التي تفرض أيضاً على الصرافين هناك أسعاراً غير حقيقية، إذ يبلغ سعر الصرف في السوق السوداء أكثر من 3500 ليرة، بينما يحدّد البنك المركزي السوري سعر الصرف بنحو 2500 ليرة، ويفرض عقوبات بدوره. قال الباحث الاقتصادي، يحيى السيد عمر، لـ «العربي الجديد» إنه من غير المستبعد أن تسعى هيئة تحرير الشام للسيطرة على سوق الصرافة، فهي ومنذ عدة سنوات تسعى للسيطرة على كافة الجوانب الاقتصادية بدءاً من المحروقات وليس انتهاءً بالمعابر، فقضية السيطرة على سوق الصرف ليست مستبعدة، والهدف من هذا الأمر واضح ويتمثل في فرض ضرائب على مكاتب الصرافة، وهذا قد يدفع صغار الصيارفة إلى ترك السوق في حال تم فرض ضرائب مرتفعة.

واستبعد الباحث الاقتصادي أن تتخلى الهيئة عن الليرة التركية، فلا وجود لبدائل حقيقية وفعالة، فالليرة السورية على الرغم من استقرارها النسبي فهي مهددة بالانهيار كنتيجة حتمية لانهيار اقتصاد البلاد، وبالنسبة للدولار الأميركي فلا يمكن اعتماده لعدم وجود مصادر مستقرة له، فالخيارات غير واسعة في قضية العملة، لذلك من المستبعد أن يتم التخلي عن الليرة التركية.

ويرتبط دخل سكان المنطقة بالليرة التركية التي واصلت انخفاضها خلال الفترة الأخيرة مقابل الدولار الأميركي، حيث سجلت نحو 14 ليرة لكل دولار، خلال الفترة الأخيرة.

أما في ما يتعلق بتأثير هذا الأمر في حال حصوله على هجرة رؤوس الأموال، قال عمر: الأمر مرهون بسياسات الهيئة، وإن كانت لا ترغب في الضغط على أصحاب رؤوس الأموال، كونهم يشكلون دعماً لاقتصاد المنطقة، وبالتأكيد لا ترغب الهيئة في الضغط على المؤشرات الاقتصادية، كونه يؤثر سلباً على صورتها الداخلية والخارجية، لا سيما أنها تسعى لتسويق نفسها كفريق سياسي معتدل وناجح في إدارة المنطقة اقتصادياً.

ويعيش سكان إدلب تحت ضغوط معيشية متفاقمة في ظل إجراءات اتخذتها حكومة الإنقاذ ضاعفت من أعبائهم، ومنها إقرارها في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، زيادة غير معلنة على أسعار الضرائب للمواد التي تدخل معبر الغزاوية الواصل بين إدلب ومنطقة عفرين في ريف حلب من الجانبين (الذي يقع تحت سيطرة المعارضة أو النظام السوري)، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تصل إلى إدلب، في خطوة أثارت سخط التجار والمستهلكين.

أخبار العالم

الصين تصدّر أكثر من 68 ألف حفار للخارج

ذكرت بيانات جمعية الصين لمعدات البناء، أن مبيعات الحفارات في الصين، وهي مقياس لحيوية تطوير البنية التحتية، سجّلت توسعا مطردا العام الماضي، مع ازدهار صادرات المعدات. وصدّرت 25 شركة رائدة في صناعة الحفارات في الصين 68427 حفارا في عام 2021، وهو ما يقارب ضعفي الحجم المسجل في عام 2020، ويرجع ذلك جزئيا إلى الطلب الخارجي القوي، حسبما أظهرت البيانات. وتم بيع حوالي 274357 حفارا في السوق المحلية الصينية، مما رفع إجمالي مبيعات الحفارات في البلاد في عام 2021 إلى 342784 وحدة، بزيادة سنوية قدرها 4,6 في المائة، وفقا للجمعية. وفي الشهر الماضي وحده، انخفض إجمالي مبيعات الحفارات بنسبة 23,8 في المائة على أساس سنوي إلى 24038 وحدة.

«هوغو بوس» العالمية توسع أنشطتها في تركيا

تعتزم شركة «هوغو بوس» الألمانية الرائدة عالميا في مجال الأزياء، توسيع شبكة أنشطتها التجارية في تركيا، عبر طرح قرابة ألف فرصة عمل جديدة في منشآتها المتواجدة في البلاد، منذ تسعينيات القرن الماضي. وتسبب وباء كورونا في ظهور مشاكل وتحديات كبيرة في شبكات الإمداد العالمية، في حين أن تركيا طورت من قدراتها وإمكاناتها في هذا المجال، نظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي بين مراكز الإنتاج والإمداد حول العالم، والخطوات التي اتخذتها في هذا المجال. ويسبب التحديات التي ظهرت عقب الوباء، لجأت العديد من كبريات الشركات الأوروبية المستوردة للسلع من بلدان الشرق الأقصى، إلى نقل جزء أو كامل أنشطتها إلى دول أخرى تعد تركيا في مقدمتها.

طاقة

بينما تواصل روسيا حشد جيوشها على الحدود الأوكرانية وتهدد الولايات المتحدة وحلفاءها في أوروبا، تعمل واشنطن على سحب سلاح الغاز الطبيعي الذي تستخدمه موسكو ضد أوروبا عبر إمدادات الغاز المسال الأميركي للدول الأوروبية والتفكير في بدائل أخرى

سلاح الغاز الطبيعي

واشنطن تسعى لتحرير أوروبا من هيمنة الطاقة الروسية

لندن ـ **موسى مهدي**

يدخل العالم العام 2022 وهو يعاني من تقاطعات خطرة في أسواق الطاقة، إذ بينما تضغط موسكو على أوروبا عبر إمدادات الغاز الطبيعي وتواصل توسيع نفوذها الجيوسياسي في شمال شرقي أوكرانيا، تعمل الولايات المتحدة على سد ثغرة الغاز الطبيعي عبر تشجيع زيادة شركات الطاقة الأميركية لصادراتها بمعدلات قياسية لدول الاتحاد الأوروبي. ويرى محللون أن شركة غاز بروم الروسية العملاقة التابعة للحكومة الروسية عملت خلال العام الماضي على خفض إمدادات الغاز الروسي لأوروبا وخلق أزمة طاقة بالدول الأوروبية لتحقيق هدفين، وهما الحصول على ترخيص لمشروع «نورد ستريم 2» الذي يمد ألمانيا بنحو 55 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز المسال، وهو مشروع اكتمل من الناحية الفنية، ولكنه ينتظر التشغيل القانوني عبر الحصول على ترخيص من مفوضية الطاقة الأوروبية في بروكسل. أما الهدف الثاني فهو إحداث شرخ في تماسك القرار الأوروبي تجاه دعم أوكرانيا التي تواجه حدودها منذ أسابيع تحشيد الجيوش الروسية.

وفي المقابل فإن الولايات المتحدة تعمل على تخليص حلفائها في أوروبا من أنياب الدب الروسي في أوكرانيا، عبر تأمين احتياجات القارة من الغاز الطبيعي بما في الزيادة القياسية في شحنات الغاز المسال الأميركي والضغط على موسكو بالعقوبات المالية الصارمة في حال تعدي جيوشها على الحدود السيادية لأوكرانيا. لكن يبدو أن دبلوماسية المفاوضات التي جرت بين موسكو وواشنطن وحلفائها في جنيف منذ الاثنين الماضي لم تسفر عن أية نتيجة حتى الآن، إذ تطالب موسكو بضمانات أمنية من واشنطن وحلف شمال الأطلسي «ناتو» بعدم نصب صواريخ بالستية في أوكرانيا، بينما تلوح في ذات الوقت بنشر صواريخ في كوبا وفنزويلا.

على صعيد الغاز الطبيعي الذي سبب أكبر أزمة في أوروبا خلال العام الماضي، ويعد نقطة الضعف الرئيسية في تكوين قرار أوروبي موحد وقوي تجاه تعدي موسكو على الحدود الأوكرانية، تسعى الولايات المتحدة لسد هذه الثغرة عبر توجيه شركات الطاقة الأميركية لتحويل شحنات الغاز الأميركي من أسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي. وحسب بيانات شركة «بيفنيتيف» اللندنية، فإن شحنات الغاز المسال الأميركية بلغت كميات قياسية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

ووفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، فإن طاقة إنتاج الغاز المسال الأميركي قد ارتفعت إلى 11,6 مليار قدم مكعبة في اليوم في نوفمبر/ تشرين الثاني وتتجه للارتفاع إلى 13,9 مليار قدم مكعبة في اليوم بنهاية العام الجاري 2022، ومعظم هذه الكميات تتجه إلى أوروبا لمحاصرة إمدادات الغاز الروسي التي باتت أكبر مهدد لنمو الاقتصاد الأوروبي واستقرار الديمقراطيات الليبرالية وسط الاحتجاجات المتواصلة التي شهدتها شوارع أوروبا في العام الماضي. وهذه الكميات الضخمة من الغاز المسال المنتجة بوساطة الشركات الأميركية، تكشف أن الولايات المتحدة لا تخطط لسد عجز الطاقة في أوروبا فحسب، ولكن أيضاً إلى الوصول إلى مستويات تجعلها تتفوق على إمدادات الغاز الروسي لأوروبا.

من جانبها قالت نشرة «أويل برايس» الأميركية، إن دول الاتحاد الأوروبي حصلت على شحنات غاز أميركية تعادل خمسة أضعاف ما حصلت عليه من غاز الأنابيب الذي تضخه شركة غاز بروم الروسية. وحسب النشرة، فإن نحو 30 ناقلة غاز أميركية وصلت إلى أوروبا خلال الشهر الماضي. وتستفيد شركات الطاقة الأميركية ليس فقط من ناحية فك ضائقة الطاقة الأوروبية وتعزيز موقف واشنطن وحلف «ناتو» في مواجهة روسيا، ولكن كذلك من ارتفاع سعر الغاز في أوروبا إلى مستويات أعلى من أسيا بسبب انخفاض منسوب خزانات الغاز الطبيعي في أوروبا الذي يخضع عملياً لتدفق الغاز الروسي. في هذا الشأن قال مدير وكالة الطاقة الدولية الفاتح بيرول في تعليقات على موقع التواصل الاجتماعي «لينكد إن» يوم الخميس، إن نظم إمدادات الطاقة تواجه مخاطر كبرى حينما تعتمد على ممون واحد، وذلك في إشارة إلى هيمنة شركة غاز بروم على سوق الطاقة الأوروبي. وقال بيرول في تعليقه «نرى أن أزمة إمدادات الطاقة في السوق الأوروبي مفتعلة بسبب سلوك شركة غاز بروم».

من جانبها تقول شركة «وود ماكينزي» الأميركية المتخصصة في الطاقة، إن أوروبا تواجه نقصاً بمخزونات الغاز الطبيعي وربما تصل المخزونات إلى مستوى قياسي منخفض يأخذنا تحت 15 مليار متر مكعب بنهاية مارس/ آذار المقبل.

وفي ذات الشأن، تقول كاترينا فيليبنكو محللة الطاقة بـ«وود ماكينزي»: «يبدو أن شركة غاز بروم مترددة في زيادة إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا وتضغط عبر الغاز الطبيعي للحصول على الترخيص اللازم لتشغيل أنبوب «نورد ستريم 2». يُذكر أن الشركات الأميركية رفعت معدل صادراتها إلى الخارج بنسبة 52% إلى 25,3 مليار متر مكعب في العام الماضي 2021 في خطوة وضعتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم.

على الصعيد الروسي، تعد الطاقة تاريخياً مصدر القوة الاقتصادي والسياسي لروسيا، وتعمل موسكو على تعزيز إستراتيجية الهيمنة على سوق الطاقة عبر زيادة إنتاج الغاز الطبيعي خلال العقد الجاري وتلبية احتياجات حليفها الصين والهيمنة كذلك على سوق النفط عبر تحالفها مع منظمة «أوبك» لرفع أسعار النفط، وبالتالي الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا واسيا. ويلاحظ أنه ولأول مرة رفضت «أوبك» طلباً أميركياً متكرراً لزيادة إمدادات الخامات في سوق الطاقة العالمي بسبب الهيمنة الروسية على قرار التحالف النفطي وتحرمها من التقنيات المتقدمة التي تحصل عليها حالياً. ويرى محللون أن الولايات المتحدة ربما تواصل حصار روسيا وتقليل حصتها من الطاقة الأوروبية عبر عدة مسارات لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا. من بين هذه المسارات، مشروع «ترانس غاز» بحر قزوين الذي ينقل الغاز من تركمانستان وأذربيجان إلى تركيا ثم يمر إلى أوروبا. ولكن هذا الخط يحتاج إلى عودة التفاهم مع أنقرة بشأن مد خط غاز بحر قزوين إلى أوروبا. وخط أنابيب «ترانس قزوين» يبلغ طوله 300 كيلومتر. وتعود بداية المشروع إلى التسعينيات من القرن الماضي. وتم تصميم المشروع لنقل 30 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، 16 مليار متر مكعب منها للسوق التركي و14 مليار متر مكعب للمستهلكين في أوروبا. ولكن واجه المشروع مجموعة من العقبات. على صعيد مشروع أنبوب غاز المتوسط الذي كان مخططاً له أن ينقل الغاز من الحقول المصرية والفلسطينية المحتلة إلى أوروبا عبر جزيرة كريت إلى اليونان ثم إلى إيطاليا، فقد توقف خلال الأعوام الماضية بسبب عدم الجدوى المالية. وهناك خط «إيست ميد» المخطط أن ينقل نحو 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً إلى أوروبا وتقدر كلفته بأكثر من 7 مليارات دولار. لكن هذا الخط يواجه خلافات بين اليونان وتركيا حول الحدود البحرية، إضافة إلى الكلفة الضخمة، ولكن الولايات المتحدة إذا اضطرت ربما تتمكن من تسوية الخلافات المشتركة في المشروع وفق مراقبين.

أول لقاء مباشر بين الرئيسين الأميركي، بايدن، والروسي بوتين بجنيف في يونيو الماضي (Getty)

روسيا: لا علاقة لنا

قال نائب رئيس الوزراء الروسي، الكسندر نوفاك، إن بلاده لا علاقة لها بأزمة الطاقة في أوروبا، رافضاً ما ذكرته وكالة الطاقة الدولية قبل أيام، بأن موسكو تُعيق تدفق الإمدادات، بما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي. ونقلت وكالة «انترفاكس» الروسية للأنباء عن «نوفاك» قوله للتلفزيون الرسمي، يوم السبت: «لا علاقة لروسيا ولا لغازبروم بهذا الأمر». وقال إن روسيا «قدمت كميات من الغاز أكثر بكثير» لعملاء مثل ألمانيا وتركيا.

واشنطن تعمل على إحياء مشروعات غاز بحر قزوين وشرقي المتوسط

تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني

أظهر استطلاع لرويترز أن من المحتمل أن يكون الاقتصاد الصيني قد نما بأبطأ وتيرة منذ عام ونصف العام خلال الربع الرابع، متأثراً بضعف الطلب، بسبب تراجع سوق العقارات، والقيود على الديون، وإجراءات كوفيد-19 الصارمة، مما زاد من حدة التوتر على صانعي السياسات لاتخاذ المزيد من خطوات التيسير. وأوضح الاستطلاع أن من المتوقع أن تظهر بيانات سنتنثر، اليوم الاثنين، نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,6 في المئة، في الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول مقارنة بالعام السابق، وهي أضعف وتيرة منذ الربع الثاني من عام 2020، وفي تباطؤ بلغ 4,9 في المائة في الربع الثالث. ومن المتوقع أن يرتفع النمو على أساس ربع سنوي إلى 1,1 في المائة في الربع الرابع، من 0,2 في المائة في الفترة من يوليو/ تموز إلى سبتمبر/أيلول. وبالنسبة لعام 2021، من المحتمل أن يكون الناتج المحلي الإجمالي قد زاد 8,0 في المائة، وهو أعلى معدل نمو سنوي خلال عشر سنوات، وبرجع ذلك جزئياً إلى الأساس المنخفض الذي تم تحديده في عام 2020، عندما اهتز الاقتصاد بسبب كوفيد-19 وعمليات الإغلاق الصارمة. ومن المقرر أن تنشر الحكومة بيانات الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب بيانات نشاط ديسمبر/كانون الأول، اليوم الاثنين.

(رويترز)

العقارات لا تزال تهدد اتصالات الشركات الصينية (Getty)

هل يفاجئ الفيدرالي الأسواق؟

متعاملة في سوق وول ستريت الأميركي (Getty)

قال المستثمر الأميركي، بيل أكمان، إنّ بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي (المركزي) ربما سيخسر معركته أمام التضخم إن لم يتخذ خطوات تفاجئ السوق يمكن من خلالها أن «يستعيد مصداقيته». وشدد على أنّ هذه الخطوة المفاجئة ربما تكون من خلال مفاجأة الأسواق بزيادة أكبر من المتوقع في سعر الفائدة.

وقال أكمان في سلسلة من التغريدات، إنّ مجلس الاحتياط الفيدرالي يحتاج إلى رفع أسعار الفائدة «بخطوة أولية مفاجئة بمقدار نصف في المائة لإحداث صدمة، وإثارة الرعب في السوق، وهو ما سيظهر قدرته على ردع التضخم».

وأضاف: «السوق تتوقع زيادة بمقدار ربع في المائة، والنصيحة المألوفة هو أن يقوم الفيدرالي برفع أسعار الفائدة من ثلاث إلى أربع مرات هذا العام لتخفيف التضخم» في حين أصبح من الحكمة التقليدية أن يرفع الاحتياط الفيدرالي المعدلات من 3 إلى 4 مرات هذا العام لتخفيف التضخم. وتتوقع السوق زيادات قدرها 25 نقطة أساس. وفي حال لم تتم السيطرة على التضخم خلال هذه الخطوات التقليدية في رفع سعر الفائدة على الدولار، يرى محللون أنّ البنك المركزي الأميركي ربما يفقد مصداقيته كمحارب ضد التضخم. لكن، حتى الآن من غير المعروف ما إذا كان البنك المركزي سيلجأ لخطوة غير تقليدية خوفاً من خصّة في سوق وول ستريت المالية.

(العربي الجديد)

انتعاش سوق السيارات الفاخرة

حققت شركات تصنيع السيارات الفاخرة، مثل رولز رويس وبنتلي وحتى بوغاتي، مبيعات قياسية في عام 2021، مع تصدر تلك العاملة بالدفع الرباعي قائمة المبيعات، بعيداً عن سوق السيارات التي شلّتها الأزمة الصحية. وحسب وكالة فرانس برس، باعت شركة رولز رويس (مجموعة بي إم دبليو) 5586 سيارة، لتتجاوز بذلك العدد غير المسبوق الذي سجلته في عام 2019. وتهافت الزبائن الأثرياء على شراء سيارة «غوست» (الشبح) الجديدة وكاليلان رباعية الدفع التي يبدأ سعرها في فرنسا مثلاً عند مستوى 300 ألف يورو.

كذلك سجلت بنتلي ولامبورغيني (من مجموعة فولكسفاغن) مبيعات قياسية بلغت 14659 و8405 سيارات على التوالي. وارتفعت المبيعات بفضل سيارتي بنتايغا وأوروس رباعية الدفع، واللتين تباعان بنحو 200 ألف يورو. وعلى صعيد الفخامة المطلقة، شهدت بوغاتي «أفضل عام على الإطلاق في تاريخ الشركة»، إذ تم طلب 150 سيارة بسعر أساسي بحدود ثلاثة ملايين يورو تقريباً.

مبيعات رولز رويس سجلت أرقاماً قياسية في العام الماضي 2021 (Getty)

واعتبر أدولفو دي ستيفاني كوسينتينو، رئيس الاتحاد الإيطالي لتجار السيارات، أن «الأمر نفسه يحدث في كل مكان: بعد الأزمات، يزداد الأغنياء ثراءً والفقراء فقراً»، مضيفاً «أن الفخامة والتميز دفعا مبيعاتنا للارتفاع». من جانبه، قال رئيس شركة «رولز رويس» تورستن مولر-أوتفوس، في مقابلة أجرتها معه الوكالة الفرنسية في مايو/ أيار 2021، إن «ثمة الكثير من الأموال الجاهزة للإنفاق»، مضيفاً «أن الجائحة جعلتهم يدركون أنهم قد يموتون غداً، وأن عليهم تالياً الاستمتاع بالحياة الآن».

وعانت صناعة السيارات في العالم من نقص في المكونات، ولا سيما الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات، مما حال دون إنتاج بعض المركبات رغم الطلب الكبير على الشراء. وأدت الأزمة إلى توقف إنتاج 9,5 إلى 11 مليون سيارة على مستوى العالم في العام الماضي 2021، بحسب الشركة الاستشارية «بي دبليو سي». وفي ما يتعلق بالتميز، سجلت «بي إم دبليو» نتائج قياسية مع بيع 2,2 مليون سيارة، خصوصاً في الصين والولايات المتحدة. وشهدت منافستها مرسيدس-بنز انخفاضاً في مبيعاتها العالمية بنسبة 5% بسبب نقص الرقائق، لكن مبيعاتها من الطراز الرياضي «إيه إم جي» و«مايباخ» ارتفعت بشكل هائل. وأشار جوزيه بغداد، الشريك ورئيس قطاع السيارات في شركة «بي دبليو سي» الاستشارية في فرنسا والمغرب العربي، إلى أنه «لا يتم إنتاج سوى السيارات الأكثر طلباً»، موضحاً أن «الشركات الصنعة المتميزة مستعدة كذلك لشراء المكونات بسعر أعلى».

(فرانس برس)

رؤية

أن يتحول العمل مقبرة في شركات استثمارية دولية

عصام شعبان

لا مبالغة في أن قصة نور عاشور، الموظف المصري الذي انتحر مؤخرا بمقر عمله حين ألقى نفسه من الدور الثالث، ستظل محفوظة في ذاكرة من تابعها، ربما ينسى الاسم، لكن ليس الواقعة بما تمثله من مأساة صادمة، إضافة إلى حوادث مشابهة لم تحظى بنفس الاهتمام وتحمل دلالات عن قسوة سوق العمل، لا تظهرها المؤشرات والإحصاءات الرسمية بقدر المشاهدات الميدانية، ودراسات الحالة التي تتبع المشكلات المستجدة في بيئة ونظم العمل، وتحليل أثرها داخل النسق الاقتصادي على الظروف الاجتماعية والمشكلات النفسية .

وتجسد واقعة الانتحار صورة عن بعض الوظائف الحديثة نسبيا، ومنها خدمة العملاء، والتي تتسم بمعدلات عالية من الإجهاد النفسي والعصبي، سواء ما تعلق بمتاعبها كمهنة وما تسببه من مشكلات طبية، أو ظروف بيئة العمل، والتي تتصف بدرجات استغلال، منها طول ساعات العمل وتواضع الأجور وهشاشة علاقات العمل، ما يسبب في النهاية ضغوطاً متعددة.

ويتشارك عمال القطاع الخاص جزءاً من هذه الخصائص، حيث يفتقدون مفهوم العمل اللائق الذي يشير إلى فرص تشغيل تضمن الأمن والكرامة والأجر الكافي. وحسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فقد بلغت نسبة من يعملون عملاً دائماً بالقطاع الخاص 27,3 بالمائة في 2020 ، ونسبة المؤمن عليهم اجتماعيا أقل من 11 بالمائة، ما يعني انتشار علاقات العمل الهشة وهدر حقوق العاملين، المتزامنة مع طبيعة العمل المؤقت التي أصبحت سمة غالبة لقطاع الخدمات في القطاع الخاص، بل وفي كثير من القطاعات الحكومية التي توسعت في تطبيق نظام التعاقدات مع شركات خاصة، حتى لم تعد هناك، في بعض الأحيان، حدود فاصلة بين القطاعين العام والخاص.

وارتفعت في السنوات الأخيرة نسبة قوة العمل من خريجي الجامعات الحكومية، ويضاف إليهم مئات الآلاف سنويا. وبلغ عدد الخريجين 428 ألفاً خلال 2019، في حين وصل إلى 450 ألفاً في 2020، منهم من يتسمون بمهارات استخدام أدوات الاتصال وتحدث الإنكليزية بطلاقة، كحالة بعض العاملين في خدمة العملاء، الذين يمثلون حائط صد لمشكلات العملاء مع الشركات، ويتحملون ردود الأفعال الغاضبة والمتجاوزة في أحيان كثيرة، وتكون معاناة العاملات أعلى في ما يتعلق بالضغوط أو التجاوزات أو نظام العمل بالورديات الليلية. وخلال شهادات ومقابلات مع عاملين بمراكز خدمة العملاء، يمكن قراءة صفحات من دفتر أحوالهم، وكيف يتحولون إلى مجرد أرقام، تتمثل في تحقيق المستهدف «التارجت» بصرف النظر عن حدود قدراتهم وتحملهم، يستخدم ذلك سلاحاً للضغوط ومبرراً للخصومات. وفي أحيان كثيرة، تلجأ الشركات إلى توظيف خرجين جدد أو طلاب لتقليل تكاليف التشغيل، ويعد الخرجون الجدد، المعطلون حديثا والمتنقلون من وظائف إلى أخرى، مصدراً أساسياً للعمالة، وتكررت في الشهادات مصطلحات مثل «نشعر أننا عبيد» «أنفار وأجراء عند الإقطاع» «الإدارة تريد تحقيق الربح دون التفات إلينا»، مع تقليل العمالة أحيانا مع زيادة المهام، لتوفير تكاليف التشغيل، بالإضافة إلى شكاوى من نمط إدارة يتصف بالتعسف والقهر والتهديد المستمر، ويتحمل العبء النهائي من هم في أدنى السلم الوظيفي، والذين يمثلون العامل الرئيسي في تقديم الخدمات، فيما تمثل قطاعات أخرى من الإدارة مهمة ناقلي ومستقبلي تقارير العمل، وهو ما يقترب من توصيف الإنثربولوجي الأميركي ديفيد جرير Task Masters، أستاذ الاقتصاد الذي اهتم بتحليل نظم العمل.

كما يشعر العاملون بأن مسارهم ومستقبلهم الوظيفي بلا أفق، فلا فرص للترقي ولا خبرات تتراكم، مع شعور عميق بالاغتراب، فلا يشعر العاملون بنتاج عملهم كما في مهن أخرى، وفي يوم العمل، يكونون أقرب إلى السجناء، مربوطين بمقعد وسماعة لتلقي المكالمات والرد عليها بشكل آلي، محدودي الحركة، والإجازات في أضيق الحدود، ليتكرس إحساس بأن العمل كما قيود السجن، ومطلوب أن يبقى الموظف هادئاً أمام أي تجاوز أو غضب من العملاء، وهو يتلقى تعنيفاً يومياً في حال ساءت خدمات الشركات.

أما عن قواعد العمل، فهي قابلة للتغيير السريع كما فريق العاملين، وفي بعض الأحيان، تمتد ساعة العمل بشكل قسري، وحدث أن أضربت مجموعة من الموظفات نصف ساعة في إحدى الشركات الكبرى احتجاجا على مد ساعات العمل، ليتم بعدها تسريح ثلث العمالة في يوم واحد. وتلقي واقعة الانتحار الضوء، على الشركات الدولية العاملة في مجال خدمة العملاء، تكون مراكزها في الدول الغنية، عابرة للحدود وقوانين بلد المنشأ، وتعمل في بلدان فقيرة، بنيتها التشريعية لا تراعي حقوق العاملين، وتوظف تقنيات الاتصال والعمل عن بعد، وتستثمر انخفاض الأجور وحوافز الاستثمار، ويقبل على وظائفها آلاف الخريجين الذين يعانون البطالة، ويخضعون للقبول بالحد الأدنى الذي يكفي معاشهم، وربما لا يكفي كما في حالة ثلث عاشور الأربعيني الذي يعيل طفلين، ولا يزيد راتبه عن 4 آلاف جنية (تقريبا 250 دولاراً شهرياً) ومطلوب منه أن يكفي الراتب أجر السكن ومستلزمات المعيشة الضرورية، إجمالا. لا يمكن التقليل من أثر ظروف العمل القاهرة من ساعات عمل طويلة، بالإضافة إلى ساعات الوصول إلى العمل إذا كانت مقار العمل بعيدة عن أماكن العاملين، وهو عبء إضافي يزيد من ساعات العمل أيضا، ومعها تتآكل الأجور المتدنية أصلا، وإذا تجاور ذلك مع التهديد بالفصل، يصبح العاملون في حالة من القلق المستمر التي تدفع إلى حالات اكتئاب العمل، وما ينتجه من أمراض نفسجسدية، ويمكن في السياق تذكر حالة الطبيب محمود سامي الذي فقد بصره أثناء مواجهة كورونا.

في حالة نور عاشور، كان من الممكن أن يتم ستر رواية السقوط من النافذة نتيجة احتلال التوازن كرواية بديلة، لكن شهادة بعض زملائه، وإن كانت محدودة، والتحريات، كشفت تفاصيل وملابسات أحاطت بالواقعة وظروف العمل، ومعها أصبحت مسار اهتمام مصري وعربي واسع، ما دفع الشركة بعد 6 أيام إلى أن تصدر «بيان نعي». لكن، وللمفارقة، لم تذكر الشركة في بيانها اسم الموظف الذي وصفته بالزميل العزيز، ووعدت زملاءه بتوفير الدعم النفسي، ومع الواقعة، تم فتح باب النقاش حول مظالم دالة على سقوط لقواعد العدالة، وقهر يطاول العاملين في قطاع الخدمات، وعن تناقض بين وفرة الزوائد، في حين تفتقر حشود جائعة إلى ما هو ضروري، على حد تعبير روسو في مقال في أصل اللامساواة والتفاوت بين البشر.